الأمم المتحدة

A/C.3/58/SR.18

الجمعية العامة

الدورة الثامنة والخمسون

Distr.: General
6 April 2006
Arabic
Original: Spanish

الوثائق الرسمية

اللجنة الثالثة

محضر موجز للجلسة الثامنة عشرة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الإثنين، ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣، الساعة ١٥/٠٠

الرئيس: السيدة لندنيو (نائب الرئيس) . . . . . (كولومبيا)

المحتويات

البند ١١٣ من جدول الأعمال: تعزيز وحماية حقوق الطفل (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني **في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره** إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

03-56728 (A)

افتتحت الجلسة في الساعة ١٥/١٥.

البند ١١٣ من جدول الأعمال: تعزيز وحماية حقوق الطفل (تابع) (A/58/272، A/58/282، A/58/328، A/58/329 وA/58/420)

١ - **السيد أوتونو** (الممثل الخاص للأمين العام لموضوع الأطفال والمنازعات المسلحة). قال إن هذا الشهر قد شهد نهاية المرحلة الثانية من عمله وبداية فترة الثلاث سنوات القادمة من ولايته. ومن ثم فقد أبرز في تقريره (A/58/328) التقدُّم المحرَز والصعوبات التي واجهها حتى الآن، واقترح برنامج عمل للسنوات الثلاث المقبلة.

٢ - خلال السنوات الخمس الماضية من ولايته أُحرِز تقدُّم ملموس ومهم. فقد أصبح لدى الجماهير الآن وعياً أكبر بحالة الأطفال المضارين بالحرب، ووسِّع نطاق الصكوك الدولية والقواعد الدولية لحماية الأطفال الذين يعيشون في هذه الظروف. وتشمل برامج معظم المنظمات الإقليمية الآن مسألة الأطفال والمنازعات المسلحة. وتعنى بهذه المسألة عدة مؤسسات وأجهزة في منظومة الأمم المتحدة أو من خارجها. كما ظهرت حركة كبيرة بين المنظمات غير الحكومية لصالح أنشطة المناصرة والمراقبة. وأحرِزت مبتكرات مهمة مثل وزع خبراء لحماية الأطفال في عملية صيانة السلم وإنشاء شبكة دولية لتقصي الحقائق عن الأطفال المضارين بالحرب وعن الممارسة الجديدة المتمثلة في قائمة تقدَّم سنوياً إلى مجلس الأمن بأسماء البلدان التي أشركت أطفالاً في العمليات القتالية.

٣ - ومع ذلك وعلى الرغم من أوجه التقدُّم المذكورة فإن حالة الأطفال على أرض الواقع ما زالت خطيرة وغير مقبولة. وما زال أطراف النزاع ينتهكون حقوق الأطفال، كما يحدث في المنطقة الشرقية من جمهورية الكونغو الديمقراطية وإقليم آك في إندونيسيا وفي العراق وليبريا. والأقاليم والأراضي العربية المحتلة وشمال أوغندا. وإن نهاية المنازعات الطويلة في أنغولا وسيراليون وسري لانكا تمثل نهاية المعاناة المباشرة للأطفال بالرغم من أن الإنعاش وإعادة تأهيل هؤلاء الأطفال وإدماجهم في المجتمع ما زالت تمثل مهمة شاقة. ومن المؤمل فيه أن التقدُّم في مفاوضات السلم في السودان ينضم أطفال ذلك البلد إلى هذه القائمة.

٤ - ويواجه المجتمع الدولي في الوقت الحاضر تناقضاً شديداً. فمن جهة توجد قواعد واضحة وصارمة لحماية الأطفال وعلى المستوى الدولي أحرِز تقدُّم حقيقي. ومن جهة أخرى ما زالت تُرتَكَب فظائع على أرض الواقع. ومفتاح حل هذا التناقض هو شن حملة منظمة من أجل ''عصر التنفيذ''. فلا توجد مهام أهم من أو أكثر إلحاحاً من هذه المهمة بالنسبة إلى جميع الذين يرغبون في وضع نهاية للأعمال الفظيعة التي تُرتَكَب ضد الأطفال في مناطق النزاع المسلَّح. وينبغي أن تشمل حملة ''عصر التنفيذ'' أربعة عناصر أساسية: أنشطة المناصرة والمراقبة وتطوير الشبكات المحلية للمجتمع المدني من أجل أنشطة المناصرة والحماية وإدماج المسائل المتعلقة بالأطفال والمنازعات المسلحة في برامج المؤسسات المهمة والمراقبة ونشر المعلومات، كل ذلك بهدف اتخاذ تدابير.

٥ - وعلى الرغم من أن الجماهير قد أصبحت الآن أشد وعياً بكثير بحالة الأطفال المضارين بسبب الحرب فإنه يتعيَّن شن حملة كبيرة للتعبئة والتوعية باستخدام أكثر وسائل الاتصال فعالية وأحدثها بهدف إيجاد كتلة حرجة (حساس) للقضاء التام على الفظائع التي تُرتَكَب في حق الأطفال الذين يعيشون في ظروف الحرب. كما أن أفضل طريقة لإثارة الاهتمام والمشاركة على المستوى المحلي وضمان الاستدامة للمبادرات المتخذة هي تطوير ودعم شبكات المناصرة والحماية والمراقبة في المجتمع المدني. كما ينبغي دعم المبادرات التي مُوِّلَت في السنوات الأخيرة والوارد وصفها في الفصلين

السادس والسابع من هذا التقرير. وينبغي الاضطلاع بأنشطة المراقبة والإعلان، وفقاً للقواعد المنصوص عليها في الجزء الثالث من هذا التقرير، مع منح الأولوية لأفظع الانتهاكات المرتكبة ضد الأطفال، مثل تجنيدهم واستخدامهم باعتبارهم جنوداً والمذابح والانتهاكات والاختطافات.

٦ - ينبغي في مجال المراقبة ونشر المعلومات المشاركة من جانب الهيئات المختلفة كلُ في نطاق مساهمتها الخاصة: أفرقة الأمم المتحدة في البلدان وهيئات حقوق الإنسان وعمليات الأمم المتحدة لصيانة السلم، ضمن هيئات .أخرى. ولكفالة توزيع وتكامل المعلومات يتعيَّن وضع خطة منسَّقة تنصّ على سُبل اتصال فعَّالة. فالمعلومات لا تكون مفيدة إلا إذا أدّت إلى اتخاذ تدابير على المستويات المحلية والإقليمية والدولية. ومجلس الأمن والمحكمة الجنائية الدولية والمنظمات الإقليمية والحكومات واللجنة المعنية بحقوق الإنسان والمنظمات غير الحكومية هي أهم الهيئات المعنية باتخاذ تدابير على أساس المعلومات التي تم الحصول عليها.

٧ - استرعى الممثل الخاص اهتمام اللجنة إلى مسألة تشغله منذ بداية ولايته. فالأنشطة المضطلع بها تنفيذاً لهذه الولاية تموَّل بصورة حصرية بالتبرعات. وعلى الرغم من أنه ممتن جداً بهذه التبرعات فإنه يرى أن هذه ليست طريقة كفيئة ولا فعَّالة لتمويل أنشطة تنفيذاً لولاية للجمعية العامة. فإن عدم كفاية وعدم استقرار هذه الموارد يؤثر بصورة سلبية في الأنشطة وفي مرتبات الموظفين وفي التعاقد معهم، ناهيك عن أثرهما في سلامة وتوجُّه ولايته. وقال إنه من المؤمل فيه أنه إذا كانت هذه الولاية ولاية مهمة للجمعية العامة وإذا أريد بلوغ نتائجها المنشودة ستضطلع الجمعية بمسؤوليتها وتجد حلاً لهذه المشكلة.

٨ - واختتم بيانه بقوله بأن حث أعضاء اللجنة على أن يضعوا نصب أعينهم تفاني وبطولة كثيرٍ من الأشخاص الذين يدافعون عن حقوق الأطفال في ظروف لا تطاق على الإطلاق. وهذه هي أمثلة تستحق الدعم والتقدير من جانب المجتمع الدولي.

٩ - **السيدة بورزي** (إيطاليا): تكلمت باسم الاتحاد الأوروبي، فقالت إن مسألة الأطفال والمنازعات المسلحة تدعو إلى بالغ القلق. وطلبت من الممثل الخاص أن يبيِّن كيف يمكن للمجتمع الدولي أن يتناول مسألة المجموعات المسلحة بأكثر الطرق فعالية حتى تمتثل هذه المجموعات للقواعد الدولية المتعلقة باستخدام الأطفال المجندين. وفيما يتعلق بالمعلومات الخاصة لانتهاكات حقوق الأطفال أعربت عن رغبتها في معرفة من الذي ينبغي أن يقوم بتقييم حالات انتهاك حقوق الأطفال على المستويات الوطنية والإقليمية والمحلية. كما أعربت عن رغبة الاتحاد الأوروبي في معرفة التقدُّم المحرَز لإدماج المسائل المتعلقة بالأطفال والمنازعات المسلحة في أعمال منظومة الأمم المتحدة.

١٠ - **السيدة الحاج على** (الجمهورية العربية السورية): أعربت عن أسفها لأن المقرِّر الخاص لم يستطع زيارة الأراضي الفلسطينية المحتلة طوال الست سنوات الماضية بسبب رفض إسرائيل، وأعربت عن أملها في أن يتمكن من ذلك في المستقبل القريب. وقالت إن الأطفال الفلسطينيين يحتاجون بشدة إلى الدفاع عن حقوقهم. وإن هؤلاء الأطفال هم ضحايا أعمال العنف اليومية، بما في ذلك الاغتيالات، التي ترتكبها قوات الاحتلال الإسرائيلية. وأعربت عن أمل الجمهورية العربية السورية في أن يستطيع السيد هوتونو إبلاغ اللجنة الثالثة في دورتها القادمة عن الأحداث الأخيرة المتعلقة بحالة الأطفال الذين يعيشون تحت الاحتلال. وأشارت إلى الفقرة ١٨ من التقرير (A/58/328) حيث أشار إلى أنه في الحالات التي لا يتمكن فيها من القيام بالزيارات فإن ''الممثل الخاص يتابع الحالة عن طريق أنشطة الدعم والمبادرات والمراقبة''، وأعربت الممثلة عن رغبتها في معرفة

الكيفية التي استطاع أن يفعل بها ذلك، وعن النتائج التي أسفرت عنها مراقبته من بُعد. وفيما يتعلق بالفقرة ٣ من التقرير تساءلت عن كيفية تأثير عدم استقرار الموارد في الخطة المذكورة في الفقرتين ٧٠ و ٧١ وتفاصيل تلك الخطة. وعلَّقت بقولها إن تلك الخطة غير كاملة لأنها لا تشمل الأطفال الذين يعيشون تحت الاحتلال الأجنبي وشكَّكَت الجمهورية العربية السورية في فعاليتها لحماية الأطفال المضارين بسبب المنازعات المسلحة والاحتلال الأجنبي في جميع أنحاء العالم. واختتمت بيانها بقولها بأن تساءلت عن ماهية التدابير التي ينبغي أن تتخذها الأمم المتحدة، ولا سيما الجمعية العامة، بمساعدة الممثل الخاص.

١١ - **السيدة محمد أحمد** (السودان): أعربت عن امتنانها للسيد أوتونو لإشارته إلى مفاوضات السلم في السودان التي تجري في كينيا. ولأمله في أن تتوج هذه المفاوضات بنجاح. وأكدت مجدَّداً تأييد بلدها للعمل الذي يقوم به السيد أوتونو وسألت في المقام الأول عن دور الممثل الخاص في تعزيز موضوع الأطفال في المنازعات المسلحة وعن الكيفية التي قام بها بذلك العمل في الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي. وثانيا أعربت عن قلقها لقلة الموارد المخصصة لمكتب الممثل الخاص ولورودها كلها من التبرعات، وأعربت عن رغبتها في معرفة ما إذا كان لدى السيد أوتونو اقتراح بشأن كيفية تأمين الأموال اللازمة لتمويل أنشطة مكتبه. واختتمت المتكلمة بيانها بالإشارة إلى اقتراحات السيد أوتونو المتعلقة بالمراقبة والمعلومات. وأعربت عن رغبتها في معرفة ما إذا كانت قد أتيحت له أي فرصة لتبادل الآراء ووجهات النظر مع الممثل الخاص حول هذا الموضوع.

١٢ - **السيدة أوتيتي** (أوغندا): قالت إن حالة الأطفال في المنطقتين الشرقية والجنوبية من أوغندا التي ظل الممثل الخاص، حسبما جاء في الفقرة ١٨ من تقريره، على علم ''من خلال أنشطة الدعاية والمبادرات والمراقبة''، تتجاهل الشروط المنصوص عليها في الفقرة ١٧ المتعلقة بالزيارة. ومن ثم فقد تساءلت عمّا إذا كان مكتب الممثل الخاص قد اتخذ أي إجراء لزيارة المناطق التي لم يزورها حتى الآن مع مراعاة أن ولايته قد مُدِّدَت لمدة ثماني سنوات أخرى. وعمّا إذا كانت مبادراته لمحاولة تغيير الوضع تتضمّن أي أنشطة أخرى للمناصرة والمراقبة مثل الزيارات الشخصية.

١٣ - **السيد أوتونو** (الممثل الخاص للأمين العام لمسألة الأطفال والمنازعات المسلحة): ردّ على سؤال وجَّهته إيطاليا باسم الاتحاد الأوروبي فقال إن ''عصر التنفيذ'' يتمثل في اتخاذ تدابير عملية سياسية وتطبيقها على أرض الواقع. وأردف قائلاً إنه في زيارته لم يميِّز بين الأطراف المختلفة للنزاع وأنه قد اتصل بهم جميعاً بغض النظر عن وضعهم القانوني، وذلك التماساً لتعاونهم. واستطرد قائلاً إن أحكام البروتوكول الاختياري التي تحظر تجنيد القُصَّر أو استخدامهم في المنازعات المسلحة لا تسري على الحكومات والجيوش الوطنية فحسب بل أيضاً على الحركات المتمردة. ومضى يقول إن مجلس الأمن، الذي اتّبع منذ العام الماضي ممارسة نشر أسماء أطراف المنازعات الذين يواصلون انتهاك حقوق الأطفال لا يميِّز بين الدول وغير الدول. وإن ولاية ممثلي الأمم المتحدة في الميدان تقتضي منهم أن يبقوا على اتصال مع جميع أطراف النزاع للحصول على معلومات عن التدابير المتخذة تنفيذاً لأحكام القرار ١٤٦٠ (٢٠٠٣) لمجلس الأمن. وأردف قائلاً إن الحالات التي تكون فيها الأسلحة المستخدَمة في العمليات القتالية مصنوعة في منطقة النزاع حالات نادرة للغاية؛ وعلى وجه العموم ترد هذه الأسلحة من الخارج. ولذا فإنه توجد شبكات كبيرة تربط هذه المناطق بالعالم الخارجي وتتيح الفرصة لممارسة الضغط على الدول وعلى جماعات المتمردين الذين يشاركون في العمليات القتالية. ولا توجد بمنأى عن تأثير مجلس الأمن أو المجموعات الإقليمية أو البلدان المجاورة أو الجمعية العامة أو المقررين الخاصين أو

اللجنة المعنية بحقوق الإنسان. إلا جماعات قليلة للغاية. وينبغي استعمال جميع هذه الوسائل للضغط عليها وتعديل سلوكها.

١٤ - فيما يتعلق بمن ينبغي أن يقوم بالنظر في المعلومات الواردة عن انتهاكات حقوق الأطفال قال السيد أوتونو إن أول خطوة تتمثل في وضع معايير واضحة، وتتمثل الثانية في تحديد نظام أولويات، مع مراعاة أنه من المستحيل الحصول على المعلومات المتعلقة بجميع الانتهاكات التي ترتكب، وتتمثل الخطوة الثالثة في تنسيق المعلومات الواردة عمّا يجري على أرض الواقع أو في الميدان واستعمالها في إعداد تقارير، وتتمثل الخطوة الرابعة في إرسال هذه المعلومات إلى أيدي من يستطيعون أن يتخذوا تدابير.

١٥ - فيما يتعلق بإدماج المسائل المتصلة بالأطفال والمنازعات المسلحة في أعمال منظومة الأمم المتحدة ضُرِبَت في التقرير (A/58/328) بضعة أمثلة ملموسة وذُكِرَت جهات في المنظومة حيث يتعيَّن تركيز الانتباه. وقد أُحرِز قدر كبير من التقدُّم في بعض القطاعات، مثل السلم والأمن، لكنه ما زال يتعيَّن تأسيس هذا المفهوم في مجال اختصاص كل مؤسسة من مؤسسات منظومة الأمم المتحدة.

١٦ - ردًّا على سؤال الجمهورية العربية السورية قال الممثل الخاص إنه على الرغم من أنه لأسباب عملية وسياسية لا يمكن زيارة جميع المناطق التي تجري فيها منازعات مسلحة لأنه لا يريد أن يقول إنه لا يمكن الحصول على معلومات عن مجموعات هيئات الأمم المتحدة التي تعمل في الميدان والمنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني. وإن المثالي هو الجمع بين كل الوسائط المتاحة، بما في ذلك المناهزة المباشرة للحالة في الميدان لكن هذا ليس ممكناً في جميع الحالات.

١٧ - وفيما يتعلق بتوافر الموارد، وهو ما أشارت إليه الجمهورية العربية السورية والسودان، قال السيد أوتونو إن مكتبه قد فرغ لتوه من تطبيق شروط خاصة غير عادية قد طبَّق منذ إنشائه شروطاً خاصة غير عادية، لأن ولايته هي الولاية الوحيدة الممنوحة من الجمعية العامة التي يعتمد تمويلها على التبرعات. وأعرب السيد أوتونو عن امتنانه لسخاء ودعم الجهات المتبرعة لكنه قال مجدَّداً إنه ينبغي للجمعية العامة أن تتولى مسؤوليتها وأن تؤمِّن الاستقرار المالي لمكتبه إذا كانت تعتبر حقاً مسألة الأطفال في المنازعات المسلحة مسألة مهمة.

١٨ - ردّاً على الملاحظات التي أبداه السودان فقال السيد أوتونو إن حماية الأطفال هي مسؤولية الجميع: الجمعية العامة ومجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي واللجنة المعنية بحقوق الإنسان ووكالات الأمم المتحدة المتخصصة والمنظمات غير الحكومية والمجموعات الإقليمية. ولذا فقد ناشد جميع الهيئات المعنية، بما في ذلك الخارجة عن منظومة الأمم المتحدة، أن تشارك في مرحلة التنفيذ المذكورة في التقرير. وأضاف قائلاً إنه يتعيَّن تنفيذ الأفكار وتضافر الجهود من أجل تحسين الحالة على أرض الواقع.

١٩ - فيما يتعلق بسؤال أوغندا أشار الممثل الخاص إلى تقريره وملاحظاته المتعلقة بالزيارة الميدانية. وقال إنه أُدرجَت في التقرير تفاصيل عملية اختيار الزيارات وتنفيذها ومتابعتها من جانب مجموعات هيئات الأمم المتحدة الموجودة في البلدان، فيما بعد، وبعثات صيانة السلم.

٢٠ - **السيدة رشيد** (المراقبة الدائمة عن فلسطين): أشارت إلى حالة الأطفال في فلسطين، وأعربت عن رغبتها في معرفة السبب الذي دعا الممثل الخاص إلى تأجيل زيارته إلى الأراضي الفلسطينية المحتلة، وتساءلت عمّا إذا كان المكتب يعتزم القيام بهذه الزيارة في المستقبل. وعلاوة على ذلك

أعربت عن رغبتها في أن يميِّز الممثل الخاص ماذا يمكن فعله في غضون ذلك لإلقاء الضوء على الظروف المتدهورة التي يعيش فيها الأطفال الفلسطينيون والصعوبات الشديدة التي يواجهونها يومياً.

٢١ - **السيد أموروس ننيوس** (كوبا): قال إنه على الرغم من أن تقرير الممثل الخاص (A/58/328) يتضمن توصيات مهمة بشأن أنشطة المراقبة والإعلان فيما يخص الأطفال والمنازعات المسلحة فإنه لا يتضمّن أي بيان بالتدابير التي يمكن اتخاذها من جانب الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي. على سبيل المثال فإنه لا يذكر أيٍ من هاتين الهيئتين في التوصية الواردة في الفقرة ٧٦ من التقرير والمتعلقة بشبكة الجهات التي ينبغي أن تتخذ تدابير ملموسة للإعلان والمراقبة. ومن ثم فقد طلب من الممثل الخاص أن يوصي باتخاذ تدابير ملموسة حتى تسهم الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي في الأنشطة المضطلع بها في هذا المجال.

٢٢ - **السيد خليل** (مصر): أعربت عن شكرها للممثل الخاص لما قام به من عمل لاسترعاء الاهتمام إلى مسألة الأطفال والمنازعات المسلحة في المحافل الدولية وفي المجتمع المدني. وفيما يتعلق بالحالة في الأراضي الفلسطينية المحتلة التي أهملت في الست سنوات الأخيرة فقد أعربت عن رغبتها في معرفة أنشطة المراقبة والإعلان المعتزمة بشأن حالة الأطفال في الزيارة التي يبدو أن الممثل الخاص يعتزم القيام بها للأراضي الفلسطينية المحتلة في المستقبل المنظور.

٢٣ - **السيد غزلال** (الجماهيرية العربية الليبية): قال إنه يشاطر الوفود الأخرى ما أعربت عنه من قلق إزاء إرجاء زيارة الممثل الخاص إلى الأراضي الفلسطينية المحتلة بسبب رفض إسرائيل السماح له بالدخول، الأمر الذي يحول دون معرفة الاطلاع على المعاناة اليومية التي يقاسيها الأطفال الفلسطينيون. وقد أشار الممثل الخاص في تقريره إلى أن أكثر من آلاف من الأطفال المجندين بالقوة في جميع أنحاء العالم يشاركون في الصراعات بسبب الافتقار إلى التعليم والمال والعمل، وهي عوامل تؤثر أيضاً في إعادة تأهيلهم فيما بعد. وأعربت في هذا الصدد عن رغبتها في معرفة مدى إمكانية إعادة تأهيل هؤلاء الأطفال بعد المنازعات بدنياً وذهنياً وما هي العقبات التي تعرقل هذا العمل.

٢٤ - **السيد أوتونو** (الممثل الخاص للأمين العام لموضوع الأطفال والمنازعات المسلحة): ردَّاً على الأسئلة التي وُجِّهَت إليه قال إن مؤسسات مختلفة في منظومة الأمم المتحدة تتقاسم فيما بينها العمل المتعلق بالأطفال والمنازعات المسلحة. وعلى هذا النحو فإن مهمة استقبال الأطفال المسرَّحين والسعي إلى إدماجهم مرة أخرى في أُسرهم مناطة بمنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) والمنظمات الأخرى التي تعمل في الميدان، مع المنظمات غير الحكومية ذات الصلة والمؤسسات الأخرى للمجتمع المدني. ويعنى مكتب الممثل الخاص بصفة خاصة باسترعاء الاهتمام إلى هذا الموضوع وتنظيم حملات الدوائر السياسية والدبلوماسية والاتفاق مع الأطراف على الإقلاع عن تجنيد الأطفال كما حدث في سري لانكا وسيراليون وفي أجزاء من جمهورية الكونغو الديمقراطية في إطار اتفاقات السلم. ويوجد قاسم مشترك بين هذه الخبرات وهذه التجارب عندما تكتشف المشاكل التي تؤثر في الأطفال في المنازعات المسلحة في الوقت المناسب، ويكون من الممكن عكس اتجاه هذه العوامل التي تجعل هؤلاء الأطفال طيعين وقابلين وتؤثر أيضا بالعكس، ويمكن أن يكون ذلك مواتياً للنجاح في تأهيلهم. ومع ذلك فإنه إذا كان النزاع قد استمر سنوات كثيرة وتحوّل الأطفال إلى شبان لم يعرفوا أي شيء آخر في الحياة سوى القتال والموت يكون الأطفال قد تحولوا إلى شبان لم يعرفوا في الحياة سوى القتال والموت. ووفقاً لخبرة مكتب

الممثل الخاص فإن قدرة المنظمات التي تعمل في الميدان على استقبال وإعادة تأهيل الأطفال — لا الأطفال الجنود فحسب بل الأطفال الذين تعرضوا لاعتداءات والأطفال المشردين والأيتام، وبوجه عام جميع الأطفال المضارين بسبب الحرب — ليست لها صلة باحتياجات أو بضخامة المشكلة. ومن ثم فإن من أكثر المهام إلحاحاً مسألة رصد مزيد من الموارد لهذه الأنشطة الميدانية.

٢٥ - ردّاً على السؤال الذي وجهته فلسطين ومصر والجماهيرية العربية الليبية عن الأراضي الفلسطينية المحتلة قال السيد أتونو أن أي زيارة له بوصفه ممثلاً خاصاً تتطلب تعاون أطراف النزاع والسلطات المختصة، الأمر الذي لم يتحقق حتى الآن في هذه الحالة، وأنه لا يعني أن مكتبه ليس يقظاً. والواقع هو أنه قد بقي على علم بالحالة الفظيعة التي عاشتها الأراضي الفلسطينية المحتلة في السنة الأخيرة، وأن جزءاً كبيراً من الفضل يرجع إلى وجود وكالات الأمم المتحدة في الميدان والمنظمات غير الحكومية وكذلك إلى المعلومات الواردة من الوفود. ومن جانبي فإنه على الرغم من عدم وجوده بشخصه في فلسطين، فإنه قد تمكَّن من الحصول على قدر كبير من المعلومات مكَّنه، ضمن أمور أخرى، من تنظيم حملات إعلامية.

٢٦ - فيما يتعلق بالسؤال الذي وجَّهته كوبا قال الممثل الخاص إن التوصيات الواردة في الفقرة ٧٦ من تقريره (A/58/328) موجّهة إلى جميع الدول الأعضاء وبالتالي إلى الجمعية العامة. وقال إن الجمعية العامة يمكنها أن تدرك عناصر من تلك التوصيات في أحكام قرار تعتمده بشأن البند ١١٣ من جدول الأعمال، وعرض تعاونه في هذا الصدد. وفيما يتعلق بأنشطة الرقابة والإعلان فإن الجمعية العامة يمكنها أيضاً إلى جانب الطلب جمع المعلومات من الميدان يمكن أن تتدخل بصورة حاسمة في مجالين هما فيما يتعلق بالرقابة يمكنها أن تطلب، كما فعل مجلس الأمن، أن يُقدّم إليها سنوياً تقريراً عن حالة المسألة وقائمة بأطراف النزاع التي تستخدم الأطفال كجنود، وتهاجم المدارس وتمنع حصول الأطفال على التعليم وعلى الخدمات الصحية. وثانياً، فإن لدى الجمعية العامة سلطة أدبية كافية أمام الرأي العام العالمي لاتخاذ تدابير على أساس تلك المعلومات. فيمكنها من جهة أن تقوم بالسلطة التي تملكها باتخاذ المبادرة والتنديد بالحالات التي تنتهك فيها حقوق الأطفال. ومن جهة أخرى يمكنها اتخاذ تدابير ضد من يرتكبون هذه الانتهاكات. وعرض الممثل الخاص في هذا الصدد تعاونه على الجمعية العامة وكذلك على المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

٢٧ - **السيدة جروكس** (سويسرا): قالت إن وفدها ينتظر ببالغ الاهتمام التقرير المتعلق بفعالية التدابير التي اتخذتها منظومة الأمم المتحدة لصالح الأطفال المضارين بالمنازعات المسلحة، الذي يمكن أن يؤدي إلى اتخاذ توصيات مفيدة بصفة خاصة، لا سيما لحل مشكلة التمويل التي أشار إليها الممثل الخاص. وفيما يتعلق بما جاء في الفقرة ٥١ من التقرير (A/58/328) من أنه قد بُذلت ''جهود'' منتظمة لإدماج برنامج بشأن الأطفال والمنازعات المسلحة في ظروف معيّنة للتنسيق في الأمم المتحدة سألت المتكلمة عن السبب الذي دفع الممثل الخاص إلى أن يجد أنه من الضروري استخدام كلمة ''جهود'' وكذلك أعربت عن رغبتها في معرفة ماهية التوصيات التي يمكن أن تستمد من الخبرة في الميدان. وأعربت عن رغبتها أيضاً في معرفة رأي الممثل الخاص في التعاون مع لجنة حقوق الطفل وكذلك تبادل المعلومات المذكور في الفقرة ٥٣ من التقرير.

٢٨ - **السيدة تومتش** (سلوفينيا): أيدت البيان الذي أدلت به إيطاليا باسم الاتحاد الأوروبي وأعربت عن تقديرها للعمل الذي قام به الممثل الخاص منذ بداية ولايته الأولى. وأعربت عن تقدير وفدها للاقتراحات التي طرحها الممثل الخاص فيما

يتعلق بالأنشطة المتعلقة بالرقابة. وأشارت من جهة أخرى على الأمانة العامة بأنه من المفيد الاعتماد على تقييم كامل لنطاق وفعالية أنشطة منظومة الأمم المتحدة، ولا سيما التوصيات المتعلقة بالتمويل ومواصلة أنشطة منظومة الأمم المتحدة فيما يتعلق بالطفل ولا سيما التوصيات المتعلقة بتمويل ومواصلة تلك الأنشطة وإدماجها في البرامج العامة لمساعدة اللجنة في عملها خلال الدورة الثامنة والخمسين. وأعربت عن أمل وفدها في أن يُقدّم ذلك التقييم في بداية الدورة حتى تستطيع اللجنة الاستفادة منه في مداولاتها.

٢٩ - **السيدة إليشا** (بنن): بعد أن شكرت الممثل الخاص على تفانيه في حماية الأطفال في المنازعات المسلحة قالت إنه ينبغي أن يكون هناك ممثل خاص معني بالأطفال ضحايا الاتجار. وأردفت قائلة إن أغلبية الأطفال الذين يشتركون في المنازعات المسلحة يأتون من أسر فقيرة وأن الفقر هو الذي يدفع بعض الآباء إلى أن يزجوا بأولادهم في ميدان القتال لأن ذلك يمثل مصدر للدخل للأسر. يضاف إلى ذلك انتشار الأسلحة الذي من المستحيل وقفه في أجزاء معيَّنة من العالم. وأعربت المتكلمة عن رغبتها في أن يشرح الممثل الخاص الكيفية التي يمكن بها العمل بعد وقف المنازعات وما هي التدابير التي يجب اتخاذها لتلافي عودة العنف إلى الظهور. كما أعربت عن رغبتها في معرفة ما إذا كان من الممكن اعتماد أحكام على المستوى الدولي أو الإقليمي أو المحلي من أجل إنشاء مناطق يحظر فيها تجنيد الأطفال في المنازعات المسلحة وإنشاء محاكم لإدانة الذين يقومون بتجنيد الأطفال من أجل القتال، ضمن أمور أخرى.

٣٠ - **السيد سيمانساس غوتيريز** (المكسيك): اتفق مع السيد أتونو ووفد مصر في أنه ينبغي لأجهزة الأمم المتحدة أن تكمِّل العمل الذي يقوم به الممثل الخاص في مجالات اختصاصه المختلفة وفي أن يدعو كل منهما الآخر. وفيما يتعلق بالاتصالات المباشرة للممثل الخاص مع أطراف النزاع أعرب عن رغبته في معرفة ما إذا كان قد عرَّض هيئته للشك في أحد هذه اللقاءات أو اتُّهِم في أحدها بأنه قد تحيَّز لأحد الأطراف. كما أعرب عن رغبته في معرفة ما إذا كانت الولاية التي منحتها الجمعية العامة للممثل الخاص واضحة بما فيه الكفاية حتى يتمكن من أداء مهمته كوسيط محايد وغير منحاز.

٣١ - **السيدة طارق** (باكستان): أعربت عن شكرها للممثل الخاص لتفانيه في خدمة قضية الأطفال المضارين من المنازعات المسلحة وقالت إن بلدها على استعداد للتعاون تعاوناً تاماً معه. وقالت إنها تتفق مع الرأي القائل بأن عدم كفاية وعدم استقرار الموارد يؤثران في سلامة وتوجُّه عمل الممثل الخاص، ولذا فإنه من الضروري توفير التمويل اللازم. وعلاوة على ذلك أعربت عن رغبتها في معرفة رأي الممثل الخاص في تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٤٦٠ (٢٠٠٣) المؤرخ ٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣، فيما يتعلق بالأطراف غير الدول التي تنتهك القرار في حالات النزاع المسلح وأنه إذا لم يكونوا يعتَبَرون ملزمين بامتثال المعاهدات الدولية، ورأيها في التدابير التي يجب اتخاذها في هذا الصدد، وكذلك أنشطة الرقابة والإعلام.

٣٢ - **السيد أوتونو** (الممثل الخاص للأمين العام المعني بمسألة الأطفال والمنازعات المسلحة): ردّ على ملاحظات ممثلة سويسرا فقال إن استعمال كلمة ''جهود'' في الفقرة ٥١ من التقرير (A/58/328) لم يقصد به على الإطلاق الإيحاء بأنه كانت هناك صعوبات. وإنه قد قدِّمت في التقرير أمثلة ملموسة للتدابير المتخذة لإدماج مسألة الأطفال والمنازعات المسلحة في أعمال الأمم المتحدة. وأكّد أن تدابير الإدماج هذه تتركز في خطوة مبكرة للغاية وأنه من الضروري تعزيز أوجه التقدُّم المحرز في بعض المجالات. وعلى سبيل المثال في إدارة عمليات صيانة السلم وفي نفس الوقت اتخاذ تدابير في المجالات التي لم تُطرَق حتى الآن.

٣٣ - فيما يتعلق بتقييم رد مؤسسات منظومة الأمم المتحدة الذي طلبته الجمعية العامة قال الممثل الخاص أنه قد تأخّر بسبب الافتقار إلى الموارد وإلى القدرة الداخلية وأعرب عن أمله في أن يتمكن الفريق المكلَّف بإنجازه والذي لا يمثِّل جزءاً من مكتبه في أن يقدِّمه قريباً. وعلى الرغم من أنه يقدّر أن الوفود ترغب في الانتظار حتى تتلقى تقرير التقييم فإن مكتبه سيعمل على متابعة العمل المكلّف به بأكفأ صورة ممكنة حتى لا يُفقَد الزخم. وفيما يتعلق بعلاقته بلجنة حقوق الطفل قال الممثل الخاص إن مكتبه قد تعاون مباشرة مع تلك اللجنة وقدّم لها أفكاراً مثلاً فيما يتعلق بمراقبة حالة الأطفال في المنازعات المسلحة استناداً إلى تقارير البلدان وإرسال المعلومات المنتظمة عن بعد للبلدان بهدف تيسير التنسيق. وفي نفس الوقت طلبت اللجنة من اللجان الإقليمية المعنية بحماية حقوق الإنسان التعاون بشكل وثيق مع مكتب الممثل الخاص. ودور لجنة حقوق الطفل مهم أيضاً في أنشطة المراقبة والإعلام لأن النظر في التقارير يتيح فرصة لمتابعة الحالة على المستوى الوطني عن كثب وتوجيه أسئلة والتعريف بالتقدُّم المحرز. كما جرى العمل في تعاون وثيق مع لجنة حقوق الطفل كما جرى التعاون بصورة وثيقة مع اللجنة المناضلة التي أنشئت في أفريقيا لتعزيز قدرته على المراقبة والإعلام.

٣٤ - ردّاً على السؤال الذي وجَّهته سلوفينيا أشار الممثل الخاص إلى أنه على الرغم من أن الأمم المتحدة هي المنظمة الرئيسية المعنية بتنفيذ ولاية مكتبي فإنه من الواضح أنه لا يمكن للمنظمة العمل وحدها وأن تحقيق الهدف المحدَّد لا بد أن يعتمد على تعاون الحكومات والمنظمات الإقليمية والمنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني.

٣٥ - أشار إلى ما قالته ممثلة بنن وقال إن اللجنة قد أصرّت في تقاريرها وبياناتها على ضرورة عدم تناول أعراض المشكلة فحسب بل أيضاً جميع العوامل ومن بينها الفقر، الذي ييسِّر استغلال الأطفال. وليس من الضروري مضاعفة الجهود لإنهاء المنازعات فحسب بل أيضاً السعي إلى منع نشوبها من جديد. ولا بد من المرور بمرحلة تنفيذ الصكوك السارية.

٣٦ - فيما يتعلق بالسؤال الذي وجهه ممثل المكسيك قال الممثل الخاص أن الحياد أمر ضروري ولذا فإنه قد حرص في جميع البلدان التي زارها على العمل بشفافية وموضوعية لكي يبين لجميع أطراف النزاع أن اهتمامه الوحيد هو برفاهية الأطفال. وفي كل مرة اجتمع بطرف من الأطراف، بعلم سائر الأطراف، وجه إليه نفس الأسئلة وطلب منه تقديم نفس التعهدات. وقال إنه يرى أنه قد أنشئ خلاف كبير بين الهيئات الحكومية والمجموعات الناشئة. ويجب أن نراعي أن هذه المجموعات هي أيضاً هيئات سياسية وأنها تضمن عدد كبير من الأعضاء السياسيين والاقتصاديين والدبلوماسيين ومن الرأي العام السياسي تأثيري فيها. ويجب عدم الاقتصار على ما هو منصوص عليه في المعاهدات بل ينبغي اعتماد منظور سياسي وعملي بهدف زيادة إمكانيات العمل وممارسة تأثير في جميع الأطراف.

٣٧ - أشار إلى ما قاله ممثل باكستان وقال إنه إذا كانت الجمعية العامة موافقة فعلاً على النتائج التي أحرزها مكتبه حتى الآن فإنه ينبغي لها أن تخصص للمكتب الموارد اللازمة لعمله. واستطرد قائلاً إنه يبدو حتى الآن أن الدول لا تؤيد بجدية المكتب و لم ترصد له الموارد الكافية لتزويده بالموظفين الذين على المستوى اللازم. وأن المكتب يعمل حالياً بميزانية تبلغ نحو ٢,٣ مليون من الدولارات، وهو مبلغ غير كافي من جميع الجوانب.

٣٨ - **السيدة أدجالوفا** (أذربيجان): طلبت مزيداً من المعلومات عن المصادر المستخدمة لإعداد القائمة المقدمة إلى مجلس الأمن عن أطراف المنازعات الذين يواصلون انتهاك حقوق الطفل. وطلبت على وجه التحديد معرفة ما إذا كانت المعلومات تقدَّم من جانب الدول أو ما إذا كان

المكتب يقوم بتحرياته وتحاليله الخاصة. كما أعربت عن رغبتها في معرفة رأي الممثل الخاص في الأصداء الملموسة التي يمكن أن تؤثر في أطراف النزاع نتيجة إدراج أسمائها في القائمة.

٣٩ - **السيدة نوغويان** (كندا): سألت عن التدابير التي ستتخذ لتقوية إجراءات المراقبة والإعلام على النحو الواجب، التي تعتبر كما ذكر الممثل الخاص ضرورية للانتقال إلى مرحلة التنفيذ.

٤٠ - فيما يتعلق بالملاحظة التي مفادها أن الموارد التي يملكها المكتب لا تتناسب مع ضخامة المشكلة التي يحاول مواجهتها طلبت من الممثل الخاص أن يوصي الدول الأعضاء والمنظمات العاملة في مجال المكافحة باتخاذ تدابير خاصة أفضل لمكافحة الانتهاكات في الميدان.

٤١ - **السيد زيدان** (لبنان): قال إنه أمكنه أن يفهم أن الممثل الخاص لم يستطع زيارة الأراضي الفلسطينية المحتلة لأسباب عملية أو ربما سياسية نظراً لأن لديه معلومات عن الحالة في تلك الأراضي سواء من المنظمات غير الحكومية أو مصادر أخرى فإنه لا يفهم السبب في أن تقريره قد اقتصر على الإشارة إلى أنه لم يستطع زيارة المنطقة، بدلاً من إدراج المعلومات المتوافرة. وأعرب عن رغبته أيضاً في معرفة كيفية تقديم المعلومات المتعلقة بأنشطة المراقبة ولا سيما فيما يتعلق بالأطفال في تلك الأراضي.

٤٢ - **السيد كونفورو** (مالي): تساءل عما إذا لم يكن قد حان الأوان لاتخاذ تدابير عملية ملموسة على المستوى الوطني والدولي لإنهاء تجنيد الأطفال كجنود ووضع نهاية لاستغلال الأطفال.

٤٣ - **السيد أوتونو** (الممثل الخاص للأمين العام المعني بمسألة الأطفال والمنازعات المسلحة): ردّ على ممثل مالي فقال إنه يمكن اتخاذ تدابير عملية كثيرة لمكافحة هذه المشكلة. فيمكن لمجس الأمن أن يتخذ تدابير من أنواع شتى. وتستطيع المحكمة الجنائية الدولية أن تكفل أن يكون مجرمو الحرب المزعومون الذين يجندون الأطفال أول من يحاكم بهذه التهمة، وسيكون هذا عاملاً رادعاً مهماً. كما يمكن للجنة المعنية بحقوق الإنسان ولسائر هيئات الأمم المتحدة المعنية بحماية حقوق الإنسان أن تؤديان أيضاً دوراً مهماً. ويستطيع المقررون الخاصون السهر على أن تعزز القواعد الموجودة حقوق الأطفال المضارين بالحرب. ويمكن للموظفين المعنيين بحقوق الإنسان والخبراء في حماية القصر الملحقين بعمليات صيانة السلم التعاون في هذا المجال. ويستطيع المراقبون العسكريون أن يقوموا بعمل مهم في مجال جمع المعلومات.

٤٤ - أكد الممثل الخاص أهمية التعاون على المستوى الإقليمي. على سبيل المثال فإن مكتبه يعتزم التعاون مع الجمعية البرلمانية لبلدان أفريقيا والكاريبي والمحيط الهادئ والاتحاد الأوروبي على وضع تقارير سنوية عن مسألة الأطفال والمنازعات المسلحة. كما يتعاون مع الاتحاد الأفريقي لدول أفريقيا الغربية على استخدام آلية النظر بين البلدان الأعضاء نفسها أيها سيعتمد في كانون الأول/ديسمبر من جانب رؤساء الجماعة في مجال حماية الأطفال في المنازعات المسلحة. وهو يتعاون كذلك تعاوناً وثيقاً مع مؤسسات الاتحاد الأوروبي من أجل وضع مبادئ توجيهية بشأن التقارير التي يمكن أن يضعها ممثل الدول الأعضاء في الاتحاد في البلدان المتأثرة بالمنازعات. ومحاولة إنشاء آليات لتقديم حسابات حتى تعرف أطراف النزاع أن المجتمع الدولي يقظ. وأكد الممثل الخاص مجدداً أنه من الضروري أن تسهم جميع المؤسسات المهتمة بهذا الموضوع، ولا سيما المنظمات الإقليمية، في هذا العمل. وحث المندوبين في اللجنة على الإسهام بأفكارهم بشأن الطرائق الممكنة للمراقبة والإعلام.

٤٥ - فيما يتعلق بملاحظات ممثل لبنان وأذربيجان قال إنه يأمل في زيارة الأراضي الفلسطينية المحتلة والحصول على

معلومات من المنظمات غير الحكومية ومن أفرقة الأمم المتحدة التي تعمل هناك والمنظمات التي تعتبر مصدراً مهماً للمعلومات. وأكد للجنة أن التقرير المتعلق بمرتكبي الانتهاكات هو وثيقة رسمية من وثائق الأمم المتحدة وأنه سيكون تحت تصرفهم. وفيما يتعلق بالتدابير اللازمة لتعزيز أنشطة المراقبة قال أنه توجد في المنطقة منظمات تستطيع أن تقوم بهذه الأنشطة وأن تقدِّم تقارير. وأنه من الضروري أن تُتخذ التدابير بصفة منتظمة وأن يحاسب مرتكبو الانتهاكات. وهذا أمر غير قابل للتفاوض.

٤٦ - **السيدة بيا – كوميلا** (أندورا): قالت إنه يتضح بجلاء من قرارات اللجنة المعنية بحقوق الإنسان والمجلس الاقتصادي والاجتماعي أن حالة الأطفال في كثير من بلدان ومناطق العالم ما زالت خطيرة. وأن حقوق الأطفال هي حقوق الإنسان وما من شيء يمكن أن يسوغ استغلال عمل الأطفال ولا استغلالهم جنسياً ولا تجنيدهم.

٤٧ - إن تأييد أندورا لحقوق الطفل لا تنعكس في تصديقها على البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل المتعلق ببيع الأطفال ودعارة الأطفال واستخدام الأطفال في إنتاج الصور الإباحية والبروتوكول الاختياري لاتفاقية استخدام الأطفال في المنازعات المسلحة. بل ينعكس إسهامها في المساعدة التي تقدمها للتنمية والمساعدة الإنسانية: ما يزيد على ٩٠ في المائة من برامج تقديم المساعدة الإنمائية التي تشترك فيها ترمي إلى تحسين ظروف معيشة الأطفال.

٤٨ - إن التعليم، ولا سيما تعليم الأطفال, ضروري لكسر حلقة الفقر. والتعليم لا يعني ما يحصَّل في المدارس فحسب بل أيضاً نشر ثقافة السلم، الضرورية لخفض مشاركة الأطفال في المنازعات المسلحة. ويجب احترام حقوق الأطفال أيضاً في الحالات التي تستلزم تقديم المساعدة الإنسانية وفي حالة العراق توجَّه مساهمات أندورا إلى الأطفال العراقيين.

وأثنت المتكلمة على البرنامج العالمي للأغذية وعلى منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) لما تبذلانه من جهود لتحسين مستقبل الأطفال.

٤٩ - **السيد سماغولوف** (كازاخستان): رحَّب بتوسيع عضوية لجنة حقوق الطفل وقال إن هذا مهم لتكثيف التنسيق بين منظمات الأمم المتحدة بهدف تعزيز هذه الحقوق. ووفقاً لدستور بلده فإن رعاية الأطفال هي مسؤولية أساسية للآباء وللأسرة. وقد اعتمدت كازاخستان قوانين لتوفير الحماية للأيتام في دور خاصة وأنه توجد حالياً خمسة مراكز للأطفال و ١٤ مركزاً للمراهقين. كما اعتمدت قوانين للقضاء على عمل الأطفال. ويقمع القانون الجنائي في الوقت الحاضر اغتصاب النساء والأطفال وأنشأت الحكومة مراكز للنساء والأطفال ضحايا العنف.

٥٠ - حصلت كازاخستان على إعانة من البنك الآسيوي للتنمية لتنفيذ برامج لمكافحة الأنيميا والأمراض الأخرى الناتجة عن نقص الحديد التي تصيب الأطفال في بعض مناطق البلد. وحصلت أقسام الولادة على معدات للمساعدة على خفض عدد الوفيات بين الأمهات والأطفال واعتُمدَت تدابير لزيادة حصول الحوامل والأطفال على الخدمات الصحية. وينظر البرلمان في مشروع قانون بشأن حقوق الإنسان المتعلقة بالصحة التناسلية.

٥١ - اعتُمدَت برامج خاصة في المدارس لمنع العنف. ويتعيَّن أن يعرف الصبية والفتيات منذ سن مبكرة أن لهم حقوقاً وفرصاً متكافئة. وعلاوة على ذلك فإنه تنفذ عدة برامج لتوعية العاملين الصحيين والمعلِّمين فيما يتعلق بالمسائل الجنسانية. وتفي كازاخستان بالتزامها بمواصلة التعاون على المستوى الدولي لكفالة رفاهية الأطفال.

٥٢ - **السيدة طارق** (باكستان): قالت إنه على الرغم من جميع المواثيق والاتفاقيات والإعلانات والصكوك المتعلقة

بحقوق الإنسان فإن الأطفال لا يحصلون على الرعاية التي يستحقونها وما زال يوجد تجاهل لهذه الحالة الصعبة في كثير من أجزاء العالم. وتفخر باكستان لأنها من بين المشاركين الأوائل الستة في حملة ''الأطفال أولاً'' التي توِّجت باعتماد اتفاقية حقوق الطفل. وأيَّد مؤتمر القمة العالمي المعني بالطفولة المعقود في سنة ١٩٩٠ بشدة الاتفاقية وأصدر خطة عمل تقدمية تمنح أهمية كبيرة لحقوق الطفل على المستوى العالمي. بيد أنه للأسف بعد عشرة سنوات من اعتماد الاتفاقية ما زالت حالة الأطفال في العالم مؤلمة وتدعو إلى الأسى وصار ملايين منهم ضحايا للاستغلال الجنسي والاستغلال في مجال العمل وضحايا للاعتداءات ولأعمال العنف وللاتجار. ويموت ملايين آخرون كنتيجة مباشرة للمنازعات المسلحة وللافتقار إلى الرعاية الطبية.

٥٣ - تنص اتفاقية حقوق الطفل على أنه ينبغي أن ينشأ بين أحضان أسرة في بيئة من الحب والتفاهم لكي يبلغ النمو الكامل والمتناسق لشخصيته. ومسؤوليات ومهام الأبوين والأسرة مدمجة تماماً في حقوق الطفل ومنصوص عليها بقوة في الاتفاقية. والأبوان والأسرة هما القيِّمان الطبيعيان على مصالح ورفاهية الطفل ولذا فإن حماية وتعزيز حقوقه تبدأ في البيت. ومن الضروري العمل على دعم وتوطيد أركان الأسرة على المستويين الوطني والدولي لتهيئة البيئة السليمة والمناسبة لنموه ورفاهيته.

٥٤ - إن الإعمال التام لحقوق الطفل ما زال سراباً ما دام الفقر والحرمان وإفقار الفئات الأقل حظاً في المجتمع. ولإقامة مجتمع يجري فيه تعزيز واحترام هذه الحقوق يتعيَّن التعزيز السياسي والاقتصادي لجميع المواطنين، ولذا يتعيَّن تنفيذ خطة واسعة النطاق لحسن الإدارة العامة والديمقراطية النيابية والنمو الاقتصادي المستدام والتنمية البشرية التي تشارك فيها النساء على قدم المساواة مع الرجال.

٥٥ - ترى باكستان أن الأطفال عنصر أساسي في برنامجها الإنمائي وتتناول المواضيع المتعلقة بالطفولة في إطار حقوق الإنسان والتنمية البشرية. وتتركَّز الخطة الوطنية للفترة ٢٠١٢ في أربعة مجالات عمل هي: الحصول العام والمجاني على التعليم الابتدائي، ولا سيما بالنسبة للفتيات، وخفض معدل الوفيات بين الأطفال بالتعاون مع منظمة الصحة العالمية واليونيسيف والقضاء على عمل القُصَّر ببلوغ سنة ٢٠٠٥، بمساعدة منظمة العمل الدولية واعتماد وتنفيذ الصكوك الدولية ذات الصلة وكذلك تنقيح التشريع المتعلق بالأطفال.

٥٦ - كانت باكستان من أولى الدول التي صدَّقت على اتفاقية حقوق الطفل ووقَّعت أيضاً على بروتوكوليها الاختياريين. وعلاوة على ذلك فقد اتخذت خطوة حاسمة نحو القضاء التام على عمل الأطفال بالتصديق على الاتفاقية رقم ١٨٢ لمنظمة العمل الدولية. وتفخر باكستان بأنها قد وقَّعت على جميع المعاهدات المتعلقة بالطفولة التي تقوّي روحها الإرادة السياسية والجهود المبذولة في البلد لحماية وتعزيز حقوق الأطفال. وقد تعهَّدت الحكومة بكفالة رفاهية ونماء الأطفال وتفعل كل ما في وسعها لرسم وتنفيذ سياسات بالتعاون مع الوكالات المتخصصة للأمم المتحدة والمنظمات الإنمائية الدولية والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص وعن طريق رابطات بين القطاعين العام والخاص.

٥٧ - **السيد يونغ مايونغ هاك** (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية): قال إن اعتماد اتفاقية حقوق الطفل والتعهُّدات والالتزامات المبرمة فيها في دورة الجمعية العامة الاستثنائية المعنية بالطفولة فإن الأطفال ما زالوا ضحايا أشكال متعددة من الاعتداء والاغتصاب. وإن عدد من يعيشون في فقر مدقع، وهو نصف عدد الأطفال، يتزايد بشكل مستمر في الوقت الذي تتركَّز فيه الثروة في أيدي قلة. والأطفال هم أضعف الفئات في حالات النزاع المسلَّح وهم ضحايا أبرياء

لأعمال لا أخلاقية والفظائع المرتكبة من جانب قوات الاحتلال الأجنبي.

٥٨ - الأطفال هم مستقبل البشرية ولذا فإن حمايتهم ورعايتهم هما مهمين جداً لمستقبل كل بلد ولمستقبل العالم. ومن أجل ضمان البقاء والرفاهية فإنه من الضروري رسم سياسة تمنح الأولوية للمسائل المتعلقة بالطفولة وإنشاء آلية قابلة للاستمرار لتنفيذها. ويتعيَّن توعية السكان بحقوق الطفل ومنح الأولوية للاستثمارات الرامية إلى تحسين الحصول على الخدمات الصحية والتعليمية. وتحسين نوعية وطرق التعليم مهم بصفة خاصة. ويجب أن تعرف الأجيال الجديدة لا تاريخ بلدها فحسب بل أيضاً تاريخ العالم والثقافات والتقاليد الأخرى. وإن غرس ثقافة فاسدة في نفوس الشباب تعلمهم تاريخاً مشوَّهاً وتحرضهم على كراهية الأمم الأخرى، وهذه تعتَبَر أعمالاً إجرامية. وإن التطلع إلى إقامة مجتمع مستقر وينعم بالسلام لا يمكن أن تتحقَّق إلا إذا قدَّر الشباب قيمة الصداقة والوئام بين جميع البلدان والأمم. ومن الضروري مضاعفة الجهود وتهيئة بيئة دولية مواتية لبقاء الأطفال وحمايتهم وتقدُّمهم.

٥٩ - إن الاحتلال الأجنبي والجزاءات تعرقل ممارسة حق الشعوب في التنمية وعقبة أمام بقاء وتقدُّم الأطفال. وإن جنود قوات الاحتلال الذين يرتكبون الفظائع في حق الأطفال يجب أن يدانوا وأن يُعاقَبوا. ومن جهة أخرى ينبغي أن تراعى في المداولات المتعلقة بالجزاءات الآثار الممكنة للجزاءات في الأطفال واتخاذ التدابير الوقائية لتلافيها.

٦٠ - يجب أن تخصص المنظمات الدولية والبلدان المانحة قدراً أكبر من الأموال للأنشطة التي تكفل بقاء وحماية الأطفال وينبغي أن تقدِّم المساعدة إلى الدول حتى تطبِّق الاتفاقية المتعلقة بحقوق الطفل. وأعربت جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية عن شكرها للمنظمات الدولية ولا سيما اليونيسيف ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) وصندوق الأمم المتحدة للأنشطة السكانية (UNFPA) للمساعدة المادية والتقنية التي قدمتها لتعزيز وحماية حقوق الطفل في البلد. وعلى الرغم من الصعوبات التي ووجهت والضغوط الخارجية ومقاومتها لما يربو على ٥٠ عاماً فقد منحت جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية مزايا ومستحقات خاصة للأطفال. واستمرت الحكومة دون توقف في سياساتها لصالح الطفولة التي تقضي بأن تكون الرعاية الصحية والتعليم مجانيين وأن يحتلا إطاراً قانونياً واجتماعياً أفضل من أجل الإعمال التام لحقوق الطفل.

٦١ - **السيد كياندي** (ماليزيا): قال إنه من المشجِّع أن ١٩٢ بلداً قد صدَّقت أو وقَّعت على الاتفاقية وأنها بلا شك أكثر الاتفاقيات الدولية عالمياً لأنها تعكس شواغل وقلق جميع البلدان والالتزامات المبرمة في هذا الصدد. وماليزيا ترفض في الاتفاقية منذ عام ١٩٩٥ وهي في طريقها إلى التوقيع على البروتوكول الاختياري للاتفاقية المتعلقة بمشاركة الأطفال في المنازعات المسلحة. وقد قرَّر بلده بحزم الانضمام إلى الاتفاقية وإلى الصكوك ذات الصلة وتنفيذ برامج لتعزيز وحماية حقوق الطفل.

٦٢ - خطة العمل الوطنية الثانية للطفولة في ماليزيا التي اعتمدت في سنة ٢٠٠٠ للفترة ٢٠٠١-٢٠٢٠ قد وُضعَت بحيث يمكن تكييفها حسب تطوُّر الظروف خلال تلك الفترة وأيضاً روعيت نتائج المشاورات التي تُجرى مع الأطفال على عدة مستويات. وقد نصت الفقرة على تدابير وبرامج لبلوغ الهدف الوطني، أي الوصول إلى مستويات البلدان المتقدمة. ووفقاً لأحكام اتفاقية حقوق الطفل في هذه الخطة شُدِّد على تدابير إتاحة فرص أكبر وتسهيلات أكثر في مجال الصحة والتعليم وتقوية دور الأبوين والأسرة والسهر على حماية ورعاية الأطفال وتعزيز سن وتنفيذ القوانين ولا سيما قانون الطفل لسنة ٢٠٠١. كما ذُكِر صراحة الأطفال المعوَّقين

الذين سيقدَّم إليهم التعليم وتوفَّر لهم رعاية خاصة حتى يستطيعون أن يعيشوا حياة كاملة ومنتجة وأن يعيشوا بكرامة وبأكبر قدر ممكن من الثقة في النفس والاندماج في المجتمع. وبموجب القانون المذكور أنشئت محكمة العدل للقُصَّر وهي محكمة للطفولة يمكن أن يشترك في مداولاتها الأطفال أنفسهم.

٦٣ - وتسلِّم حكومته بأن التقدُّم في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصال قد أنتج تغيُّرات ومشاكل لا بد منها وأنه يؤثِّر في التنمية الفكرية والسلوك الاجتماعي وتقدير القيم والإثراء الثقافي للأطفال. وتنص خطة العمل على تدابير لتوجيه وحماية الأطفال الماليزيين وتلافي تأثرهم تأثراً سلبياً بالثورة التكنولوجية. وفيما يتعلق بذلك نفَّذت الحكومة مشروعاً بتزويد جميع مدارس ماليزيا بمختبرات معلوماتية.

٦٤ - من أجل حماية الأطفال من الاعتداءات أنشأت ماليزيا آليات للحماية ولإعادة التأهيل بإنشاء أفرقة متعددة القطاعات بشأن حالات الاعتداء على الأطفال الموجودين في مستشفيات الأحياء وفي مستشفيات الولايات وأنشأت كذلك خطاً تليفونياً مجانياً يعمل لمدة ٢٤ ساعة لاستعماله للشكاوى من اعتداءات ضد قُصَّر. وكإجراء وقائي أنشئ في كل استاد في البلد فريق لحماية الطفولة يقدِّم في جملة أمور دعماً نفسياً. ووفقاً لمفهوم المسؤولية المشتركة الذي تعززه وزارة الوحدة الوطنية والتنمية الاجتماعية تتعاون الحكومة تعاوناً وثيقاً مع المجتمع المدني ولا سيما المنظمات غير الحكومية والمنظمات الطوعية على إنشاء جمعيات بمواصفات لتعزيز التدابير الرامية إلى تعزيز وحماية حقوق الطفل.

٦٥ - المبادرات المذكورة هي بعض المبادرات التي اتخذتها ماليزيا لحماية الأطفال وتعزيز نمائهم لكي يصبحوا أعضاءً مسؤولين ومنتجين في المجتمع. وتقوم الحكومة بالتعاون مع القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية بدراسة إمكانيات أخرى مع مراعاة ممارسات أماكن معيَّنة من العالم دون التخلي عن الحفاظ على القيم الخاصة بماليزيا وفقاً للأهداف الوطنية في المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية.

٦٦ - وأثنت المتكلمة على الجهود الدؤوبة التي يبذلها الممثل الخاص للأمين العام لمسألة الطفولة والمنازعات المسلحة بهدف تناول المسائل المتعلقة بالطفولة في سياق السلم والأمن الدوليين وإدماج مبدأ حماية الطفولة في اتفاقات السلم وعملية صيانة السلم وتعزيز تطبيق حماية الطفولة منذ البداية في كثير من الصكوك والمحاكم والإجراءات ذات الصلة والحصول على تعاون المنظمات غير الحكومية. ومع ذلك فإنه على الرغم من كل ذلك الجهد فإنه لم يتحقق خفض معاناة الأطفال ضحايا المنازعات المسلحة بصفة خاصة لأن حالة الأطفال في مناطق القتال ما زالت خطيرة ومقلقَلة. ومن الواضح أنه ما زال يتعيَّن فعل الكثير لتوفير أكبر قدر من الحماية للأطفال في المنازعات المسلحة. وإن وفده يؤيد في هذا الصدد التوصيات المختلفة التي وضعها الممثل الخاص في التقرير. وعلاوة على ذلك فإنه يحث على اتخاذ تدابير أكثر حزماً وأشد ضد جميع الأطراف بصورة مباشرة وغير مباشرة ضد جميع الأطراف المشتركين في تجنيد الأطفال في المنازعات المسلحة. كما ينبغي للممثل الخاص أن يتناول بحزم مسألة الأطفال الخاضعين للاحتلال الأجنبي في الأراضي الفلسطينية المحتلة، لذا فإنه من المستصوب أن يتمكَّن من زيارة الأراضي الفلسطينية المحتلة لإنهاء هذه الحالة وتقديم تقرير عن هذه المسألة إلى الجمعية العامة.

رفعت الجلسة في الساعة ١٨/١٠.